مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية

الاستاذة المشرفة : دكتورة مهسا پيشدار
استاذة في جامعة طهران
mahsa.pishdar@ut.ac.ir,
سيف جالي سلمان و لطيف بوش خشان
طالبة ماجستير في ادارة الاعمال / قسم التسويق ، كلية الادارة والمحاسبة ، جامعة طهران (مجمع فارابي)

الملخص
يهدف هذا البحث الى تحليل تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية من خلال بناء نموذج علمي يجمع بين مراجعة الادبيات المتخصصة واسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. ينطلق البحث في خطوته الاولى من استقراء منهجي للدراسات والبحوث والرسائل ذات الصلة بتسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية العراقية من اجل استخلاص قائمة اولية بالعوامل المؤثرة في القرار السعري. ثم يتم في الخطوة الثانية تنقيح هذه القائمة باستخدام اسلوب دلفي عبر جولات متتالية من الاستبيانات الموجهة الى عينة قصدية من الخبراء والاكاديميين والمتخصصين في التسويق والمحاسبة الادارية ممن يمتلكون خبرة نظرية وميدانية في الشركات الصناعية العراقية بهدف الوصول الى قائمة نهائية من المعايير التي تحظى بدرجة عالية من الاتفاق. في الخطوة الثالثة يجري تحديد الوزن النسبي لكل معيار من هذه المعايير بالاعتماد على احدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير من خلال استبانة ميدانية موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير في عينة من الشركات الصناعية العراقية لبناء مصفوفة قرار تسمح باشتقاق اوزان معيارية للعوامل المدروسة. توضح النتائج ان معايير الكلفة المباشرة وغير المباشرة تحتل اعلى الاوزان تليها معايير الطلب ومرونة الزبائن ثم معايير المنافسة وجودة المنتج في حين تأتي المعايير التنظيمية والاقتصادية في مرتبة تالية مع بقاء تأثيرها معتبرا في بعض القطاعات. تبين الدراسة ان الانتقال من الاعتماد على معيار واحد في التسعير الى نموذج يعتمد تعدد المعايير يؤدي الى تعديل ملموس في القرارات السعرية ويعزز مواءمة الاسعار مع اهداف الربحية والحصة السوقية والقدرة التنافسية للشركات الصناعية العراقية مما يجعل من تبني هذا النموذج اداة عملية لترشيد السياسات السعرية في بيئة تتسم بتقلبات كلفية وسوقية مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: تسعير المنتجات ، الشركات الصناعية ، تعدد المعايير ، اسلوب دلفي ، اتخاذ القرار ، العراق.

Abstract
This research aims to analyze the impact of multi-criteria on product pricing decisions in Iraqi industrial companies by building a scientific model that combines a review of specialized literature, the Delphi method, and the Multi-Criteria Decision-Making (MCDM) approach. The research begins, in its first step, with a systematic

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

survey of studies, research, and theses related to product pricing, costing techniques, and marketing strategies within the Iraqi industrial environment to extract a preliminary list of factors influencing pricing decisions. In the second step, this list is refined using the Delphi method through successive rounds of questionnaires directed to a purposive sample of experts, academics, and specialists in marketing and managerial accounting who possess theoretical and practical experience in Iraqi industrial companies, with the goal of reaching a final list of criteria that achieve a high degree of consensus.

In the third step, the relative weight of each of these criteria is determined by relying on one of the MCDM methods through a field questionnaire directed to managers and officials responsible for marketing and pricing in a sample of Iraqi industrial companies, to construct a decision matrix that allows for deriving standard weights for the studied factors. The results show that direct and indirect cost criteria hold the highest weights, followed by demand and customer elasticity criteria, then competition and product quality criteria, while regulatory and economic criteria come in a subsequent order, although their impact remains significant in some sectors.

The study reveals that shifting from reliance on a single criterion in pricing to a model based on multiple criteria leads to a tangible adjustment in pricing decisions and enhances the alignment of prices with the profitability goals, market share, and competitive capability of Iraqi industrial companies. This makes adopting this model a practical tool for rationalizing pricing policies in an environment characterized by high cost and market fluctuations.

Keywords: Product Pricing, Industrial Companies, Multi-Criteria, Delphi Method, Decision-Making, Iraq.

المقدمة

تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية يمثل من اكثر القرارات الادارية حساسية لاعتماده بشكل مباشر على استرداد التكاليف وتحقيق الربحية والمحافظة على الحصة السوقية في بيئة تتسم بتقلبات الطلب وشدة المنافسة وضغوط التكاليف. تعتمد الكثير من الشركات الصناعية على اساليب تقليدية في التسعير ترتكز على معيار الكلفة او الاسعار الجارية في السوق مع اهمال عدد كبير من المعايير الاخرى ذات الصلة مثل خصائص الزبائن ومستوى الجودة والابتكار والبدائل المتاحة في السوق واستراتيجية الشركة طويلة الاجل. يؤدي هذا التركيز المحدود الى قرارات تسعير قد لا تعكس حقيقة القيمة التي يدركها الزبون او مستوى المخاطر التي تتحملها الشركة الصناعية او القيود التي تفرضها البيئة التنظيمية والتشريعية. تظهر الحاجة الملحة الى اعتماد مقاربات علمية اكثر شمولية تاخذ في الحسبان تعدد المعايير وتعارضها المحتمل في آن واحد لاسيما في السوق العراقية التي تشهد تحديات هيكلية في البنية الانتاجية وتذبذبا في الكلف واسعار الصرف.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تعدد المعايير المؤثرة في قرارات التسعير لا يقتصر على البعد الكلفي فقط بل يمتد ليشمل ابعادا تسويقية واستراتيجية ومالية وتشغيلية تجعل من الصعب على متخذ القرار الاعتماد على الحكم الشخصي وحده في اختيار السعر الملائم. يبرز هنا دور مناهج اتخاذ القرار متعددة المعايير التي تتيح نمذجة العوامل الكمية والكيفية على حد سواء ومنح كل عامل الوزن النسبي الذي يعكس اهميته في السياق المدروس. في هذا الاطار جاءت توجيهات بضرورة الانطلاق في الخطوة الاولى من مراجعة شاملة للادبيات المتخصصة لاستخلاص العوامل الاولية المؤثرة في تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ثم الانتقال في الخطوة اللاحقة الى تنقيح تلك العوامل وتحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي بالاستفادة من خبرة نخبة من المختصين في التسويق وادارة التكاليف في القطاع الصناعي. بعد ذلك يتم تحديد الوزن النسبي لكل عامل من خلال استخدام احد اساليب تعدد المعايير في اتخاذ القرار بما يسمح ببناء نموذج متكامل يدعم الادارة في صياغة سياسات تسعير اكثر رشدا وموضوعية.[١]

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسعير في البيئة العراقية ركزت في الغالب على تحليل الكلفة وادوات المحاسبة الادارية الحديثة او على استراتيجيات تسويقية محددة في قطاعات معينة من دون ان تجمع بصورة منهجية بين مختلف المعايير المؤثرة في قرار التسعير ضمن اطار واحد لقياس الاوزان النسبية لها. يهدف هذا المقال الى سد جانب من هذا الفراغ من خلال بناء مدخل متكامل لدراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية اعتمادا على المزاوجة بين مراجعة الادبيات واسلوب دلفي ومناهج اتخاذ القرار متعددة المعايير. يسعى البحث الى تقديم مقدمة نظرية وتمهيد تطبيقي يمكن ان يستفيد منه المديرون في الشركات الصناعية عند تصميم سياسات التسعير بما ينسجم مع اهداف تعظيم الربحية وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين الاستجابة لتقلبات البيئة الصناعية في العراق، لهذا الغرض يتوزع مضمون المقال على اطار نظري ومنهجية بحثية ودراسة تطبيقية تتضمن عرض النتائج ومناقشتها ثم الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث

تعاني العديد من الشركات الصناعية العراقية من غياب وضوح منهجي في تحديد المعايير المعتمدة عند اتخاذ قرارات تسعير المنتجات نتيجة تعدد هذه المعايير وتنوع مصادرها بين الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج واستراتيجية الشركة والعوامل التنظيمية والاقتصادية المحيطة. هذا التعدد يؤدي في الممارسة العملية الى اعتماد قرارات تسعيرية تقوم في الغالب على خبرة المدير او ضغوط السوق الآنية من غير وجود نموذج علمي يساعد على ترتيب المعايير حسب اهميتها النسبية وربطها باهداف الربحية والحصة السوقية. تظهر المشكلة بصورة اشد حدة في ظل بيئة صناعية عراقية تتسم بتقلبات في اسعار المدخلات ومحدودية الاستقرار في الاسواق المحلية بما يجعل الاعتماد على معيار واحد مثل الكلفة التاريخية او سعر المنافس امرا غير كاف وقد يقود الى تسعير غير عادل للمنتج قياسا بقيمته او بتوقعات الزبائن.[٢]

توضح مراجعة الادبيات المتاحة ان معظم الدراسات ركزت على تحليل جزئي لبعض جوانب التسعير مثل استخدام تقنيات الكلفة المستهدفة او انظمة التكاليف على اساس النشاط او دراسة استراتيجيات تسويقية خاصة من غير ان تقدم اطارا متكاملا يحدد بصورة منظمة مجموعة العوامل المؤثرة في تسعير المنتجات الصناعية في العراق ويرتبها باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. لا تتوافر كذلك دراسات كافية طبقت اسلوب دلفي لاختيار العوامل النهائية اعتمادا على رأي خبراء من بيئة الاعمال العراقية ثم قياس اوزان هذه العوامل في نموذج واحد يساعد المدير التسويقي على المفاضلة بين بدائل التسعير. من هنا تتجسد مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية وتطبيقية تتمثل في عدم توافر اطار منهجي واضح لاستخلاص العوامل الاولية من الادبيات ثم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تنقيحها باسلوب دلفي وصولا الى تحديد اوزانها باستخدام منهج تعدد المعايير بما يبين بدقة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

تتجلى ابعاد المشكلة كذلك في الصعوبة التي تواجهها الادارات التسويقية عند محاولة تقييم او مقارنة السياسات السعرية المعمول بها داخل الشركات الصناعية العراقية في غياب نموذج موحد يحدد بوضوح المعايير المؤثرة واوزانها النسبية. هذا الغياب يؤدي الى تفاوت كبير في التسعير بين شركات تعمل في قطاع صناعي واحد رغم تشابه ظروف السوق نتيجة اختلاف التصورات الفردية حول ما يجب اعطاؤه الاولوية من معايير الكلفة او الطلب او المنافسة او الجودة. يترتب على ذلك مخاطر اتخاذ قرارات تسعيرية غير متناغمة مع الاستراتيجية الكلية للشركة او مع اوضاعها المالية الحقيقية مما يضعف قدرة هذه الشركات على التخطيط طويل الاجل ويجعلها اسيرة ردود افعال قصيرة المدى على تغيرات السوق. الحاجة تبرز بالتالي الى بحث علمي يضع اطارا منهجيا متكاملا يسمح بتشخيص هذه الفجوة وتحويل تعدد المعايير من مصدر ارتباك وعدم وضوح الى عنصر قوة يمكن ادارته كميا من خلال الاستخلاص المنظم للعوامل من الادبيات ثم اختبارها بدقة عبر اسلوب دلفي وتحديد اوزانها بنموذج اتخاذ قرار متعدد المعايير يوجه السياسات السعرية في الشركات الصناعية العراقية. [٣]

أهمية البحث وأهدافه

تنبع اهمية هذا البحث من كونه يتناول احد اكثر موضوعات ادارة الاعمال حساسية في الشركات الصناعية العراقية وهو موضوع تسعير المنتجات في ظل تعدد المعايير التي تحكم القرار السعري وتعارضها في كثير من الاحيان. تسعير غير دقيق يمكن ان يقود الى خسارة ربحية الشركة او تآكل حصتها السوقية او اضعاف قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة او المحلية البديلة. اهمية البحث تظهر ايضا في تركيزه على بناء اطار منهجي منظم لعملية التسعير يقوم على استخلاص العوامل المؤثرة من خلال مراجعة الادبيات المتخصصة ثم اختبارها وتنقيحها بمشاركة الخبراء باستخدام اسلوب دلفي بدلا من الاعتماد على التقديرات الشخصية او القرارات العفوية. يسهم هذا الاطار في توفير اداة عملية للمديرين في الشركات الصناعية تساعدهم على استيعاب شبكة العلاقات المعقدة بين الكلفة والطلب والمنافسة والجودة والبيئة التنظيمية عند تحديد السعر المناسب. كما تكمن اهمية البحث في كونه يتناول البيئة الصناعية العراقية تحديدا وهي بيئة تتميز بتحديات هيكلية وتقلبات في عناصر الكلفة وقيود سوقية متعددة الامر الذي يجعل تبني مناهج تعدد المعايير في التسعير ضرورة عملية وليس مجرد خيار نظري.

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في تحديد تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية من خلال بناء نموذج علمي يساعد على ترتيب هذه المعايير حسب اهميتها النسبية واتاحتها لصناع القرار التسويقي في صورة عملية قابلة للتطبيق. يندرج تحت هذا الهدف العام عدد من الاهداف الفرعية منها اولا استخلاص قائمة اولية بالعوامل المؤثرة في قرار التسعير اعتمادا على مراجعة شاملة للدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالكلفة وتقنيات قياسها وسياسات التسعير في القطاع الصناعي العراقي. ثانيا تنقيح هذه القائمة والوصول الى مجموعة من العوامل النهائية المعتمدة باستخدام اسلوب دلفي بمشاركة عينة مناسبة من الخبراء والممارسين في مجالات التسويق والمحاسبة الادارية في الشركات الصناعية. ثالثا تحديد الاوزان النسبية لكل عامل من هذه العوامل باستخدام احد اساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير بما يتيح صياغة نموذج مرتب للعوامل المؤثرة في التسعير. رابعا اختبار قابلية هذا النموذج للتطبيق في بيئة الشركات الصناعية العراقية وبيان مدى اسهامه في ترشيد قرارات التسعير وتقليل درجة الذاتية فيها وتعزيز ارتباطها باهداف الربحية والقدرة التنافسية للشركات محل الدراسة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تتجاوز اهمية هذا البحث حدوده التطبيقية المباشرة لتسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية لتسهم في اغناء الادبيات العربية في مجال ادارة الاعمال والتسويق الصناعي من خلال تقديم نموذج متكامل يجمع بين مراجعة الادبيات واسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار في اطار واحد. يمثل هذا النموذج اضافة معرفية يمكن الرجوع اليها عند تصميم دراسات لاحقة تتعلق بتسعير المنتجات او تقييم البدائل الاستراتيجية في مجالات اخرى كاختيار خطوط الانتاج او تقييم الاسواق المستهدفة او ترتيب اولويات الاستثمار في التقنيات الانتاجية. يسهم البحث كذلك في تزويد صناع السياسات الاقتصادية والجهات الداعمة للقطاع الصناعي بمؤشرات كمية حول طبيعة المعايير التي تحكم قرارات التسعير واهميتها النسبية مما يساعد على صياغة برامج ارشادية وتدريبية تستهدف تعزيز كفاءة التسعير في الشركات الصناعية ورفع قدرتها على التعامل مع التقلبات الكلفية والسوقية ضمن اطار علمي منظم.

تساؤلات البحث أو فرضياته

تنطلق تساؤلات هذا البحث من المشكلة المتمثلة في غياب اطار واضح يوجه قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ظل تعدد المعايير المؤثرة فيها. يتحدد السؤال الرئيس للبحث في الآتي: ما تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ضوء استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها باستخدام اسلوب دلفي وتحديد اوزانها النسبية عبر احد اساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير. كما تتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية من بينها:

١. ما المعايير الاساسية المؤثرة في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية كما تعكسها الادبيات والدراسات السابقة ذات الصلة؟

٢. ما مدى الاتفاق بين آراء الخبراء في ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية حول اهمية هذه المعايير بعد تطبيق اسلوب دلفي؟

٣. ما الاوزان النسبية لكل معيار من المعايير المعتمدة عند استخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار؟

٤. ما مدى اسهام النموذج المقترح في تحسين مستوى موضوعية قرارات التسعير وتقليل الاعتماد على التقدير الشخصي في الشركات الصناعية العراقية؟

استنادا الى هذه التساؤلات يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي. ١ يوجد تأثير ذي دلالة احصائية لتعدد المعايير في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية بحيث يؤدي اعتماد مجموعة منظمة من المعايير الى تغيير جوهري في القرارات التسعيرية مقارنة بالاسلوب التقليدي المعتمد على معيار واحد. ٢ يسهم استخدام اسلوب دلفي في تنقيح قائمة العوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات والوصول الى مجموعة مستقرة من المعايير التي تحظى بدرجة عالية من الاتفاق بين الخبراء. ٣ تختلف الاهمية النسبية للمعايير المؤثرة في قرار التسعير بين ابعاد الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية وتظهر هذه الفروق في اوزان المعايير المستخلصة من تطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. ٤ يؤدي تبني نموذج تسعير مبني على تعدد المعايير الى ترشيد قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية من خلال تحسين مواءمة الاسعار مع اهداف الربحية وتعزيز القدرة التنافسية وتقليل الانحرافات الناتجة عن الاعتماد على الخبرة الشخصية فقط في تحديد الاسعار.

تكتسب هذه التساؤلات والفرضيات بعدها العملي من خلال ما تتيحه للبحث من امكانية فحص تأثير تعدد المعايير على التسعير عبر مستويات متعددة تشمل مستوى الشركة ومستوى القطاع الصناعي ومستوى بيئة الاعمال العراقية بصورة عامة. كما تسمح هذه الصياغة بتفكيك القرار السعري الى مكوناته الرئيسة وتحويل كل تساؤل او فرضية الى مجموعة من المؤشرات الكمية التي يمكن قياسها من خلال استجابات الخبراء والمديرين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

في الشركات الصناعية وعبر تحليل المصفوفات الناتجة عن منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يسهم ذلك في اختبار مدى اتساق النتائج التطبيقية مع الفرضيات الموضوعة سلفا وفي الكشف عن الجوانب التي قد تحتاج الى نماذج تفسيرية اضافية سواء تعلق الامر باختلاف اوزان المعايير بين القطاعات الصناعية او بتأثير خصائص الشركات في بنية قرارات التسعير الامر الذي يعمق فهم الظاهرة المدروسة ويمنح البحث قدرة اكبر على تفسير الفروق والفجوات التي تظهر في الممارسات السعرية داخل البيئة الصناعية العراقية.

حدود البحث

يتحدد هذا البحث بمجموعة من الحدود الموضوعية والمكانية والزمنية والمنهجية التي ينبغي اخذها في الاعتبار عند تفسير نتائجه وتعميمها. يقتصر البحث موضوعيا على دراسة تأثير تعدد المعايير في قرارات تسعير المنتجات داخل الشركات الصناعية العراقية من منظور ادارة الاعمال وقسم التسويق تحديدا بحيث يركز على قرارات تسعير المنتجات التامة في الوحدات الصناعية ولا يتناول تسعير الخدمات او المنتجات الزراعية او الانشطة التجارية البحتة. كما يقتصر البحث على المعايير التي يتم استخلاصها في الخطوة الاولى من خلال مراجعة الادبيات المتخصصة ذات الصلة بالكلفة وتقنيات قياسها واستراتيجيات التسعير في البيئة الصناعية ثم تلك التي يتم الاحتفاظ بها بعد تنقيحها عبر اسلوب دلفي في الخطوة الثانية؛ لذلك لا يدعي البحث الاحاطة بجميع العوامل الممكنة في مجال التسعير بل يلتزم بما يتفق عليه الخبراء ضمن الاطار المعتمد. كذلك لا يمتد نطاق الدراسة الى تحليل تفصيلي لكل تقنية من تقنيات التسعير بقدر ما يهدف الى بيان تأثير تعدد المعايير في القرار السعري من خلال بناء نموذج يستند الى اوزان نسبية لهذه المعايير.

تنحصر الحدود المكانية للبحث في عينة من الشركات الصناعية العراقية التي يمكن الحصول منها على بيانات ملائمة حول ممارسات التسعير والمعايير المعتمدة في تحديد الاسعار؛ لذلك لا تشمل النتائج الشركات غير الصناعية او الشركات العاملة خارج العراق. كما تقتصر الحدود البشرية على فئتين رئيستين هما الخبراء والاكاديميون والمتخصصون في ادارة الاعمال والمحاسبة الادارية والتسويق الصناعي الذين يشاركون في جولات اسلوب دلفي من جهة ومديرو ووحدات التسويق في الشركات الصناعية محل الدراسة الذين يتم الاعتماد على آرائهم وبياناتهم في الجانب التطبيقي من جهة اخرى. تتمثل الحدود المنهجية في استخدام المنهج الوصفي التحليلي الى جانب منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بطريقة تتضمن ثلاث خطوات هي استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي ثم تحديد وزن كل عامل باحدى الطرق المتاحة مما يعني ان نتائج البحث ترتبط بطبيعة هذه المناهج وادواتها وبمدى صدق البيانات المتاحة ولا يمكن تعميمها خارج البيئات المماثلة الا بحذر علمي مناسب.

يضاف الى ما تقدم ان البحث يخضع لحدود زمنية تتمثل في تركيزه على فترة معينة تعكس اوضاع الشركات الصناعية العراقية خلال سنوات محددة من دون تتبع تطور السياسات السعرية عبر مدد زمنية طويلة مما يجعل نتائجه اقرب الى الدراسة المقطعية منها الى الدراسة الطولية. يعتمد الجانب التطبيقي كذلك على بيانات يتم جمعها من خلال استبانات وآراء خبراء ومديرين قد تتأثر باتجاهاتهم الشخصية ومدى دقتهم في تعبئة الادوات مما يفتح المجال لاحتمال وجود قدر من التحيز او عدم الدقة في بعض الاجابات رغم مساعي الباحث لضبط ذلك. يقتصر البحث ايضا على استخدام اسلوب واحد من اساليب اتخاذ القرار متعددة المعايير في تحديد الاوزان النسبية للعوامل من بين اساليب اخرى محتملة قد تعطي نتائج متفاوتة نسبيا الامر الذي يحد من مقارنة النتائج عبر مناهج كمية مختلفة. هذه الحدود مجتمعة تحتم التعامل مع نتائج البحث بوصفها مؤشرات مساندة لاتخاذ

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

القرار السعري في الشركات الصناعية العراقية ضمن السياق والشروط التي اجري فيها البحث مع الحاجة الى دراسات لاحقة توسع الاطار الزمني والقطاعي وتختبر نماذج بديلة لتعدد المعايير.

المنهجية البحثية

يعتمد هذا البحث منهجية مركبة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من اجل دراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية بصورة علمية ومنظمة. تجري هذه المنهجية وفق ثلاث خطوات مترابطة تتمثل في استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي واخيرا تحديد وزن كل عامل باحدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير. يقوم المنهج الوصفي التحليلي بدور اساس في بناء الاطار النظري للبحث من خلال مراجعة موسعة للادبيات المتخصصة في موضوع تسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في القطاع الصناعي العراقي بهدف استخلاص العوامل الاولية المؤثرة في قرارات التسعير. تتم في هذه المرحلة قراءة وتحليل البحوث والرسائل والكتب ذات الصلة وربط نتائجها بالسياق العراقي لرسم صورة متكاملة عن المعايير التي تؤثر في قرار التسعير من زاوية الكلفة والطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. بعد ذلك يجري توظيف هذه النتائج في صياغة قائمة اولية بالعوامل التي سيتم عرضها في المرحلة اللاحقة على الخبراء من اجل تنقيحها والتحقق من مدى ملاءمتها وواقعيتها في ضوء الممارسة الفعلية في الشركات الصناعية العراقية.[٤]

الخطوة الثانية في المنهجية تتمثل في استخدام اسلوب دلفي بوصفه اداة منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لاختيار العوامل النهائية وتحديد اوزانها النسبية. يتم اختيار عينة قصدية من الخبراء والاكاديميين في مجالات ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة عملية في الشركات الصناعية العراقية ثم توجه اليهم استمارات متتالية لاخذ آرائهم حول اهمية كل عامل من العوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات وتعديل القائمة او توسيعها او تقليصها الى حين الوصول الى درجة مقبولة من الاتفاق. بعد تثبيت العوامل النهائية ينتقل البحث الى تحديد وزن كل عامل باستخدام احدى الطرق المتاحة في مجال اتخاذ القرار متعددة المعايير بما يسمح ببناء نموذج كمي لترتيب المعايير حسب تأثيرها في قرارات التسعير. يشمل هذا الجزء تحديد مجتمع البحث وعينته من الشركات الصناعية التي سيتم تطبيق النموذج عليها وتحديد ادوات جمع البيانات من استبيانات ومقابلات وتحليل وثائق داخلية عن سياسات التسعير المعتمدة فيها بحيث تغطي المنهجية اربعة محاور هي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ومجتمع البحث وعينته وادوات جمع البيانات كما سيجري تفصيلها في الفقرات الفرعية اللاحقة.

تعتمد مراحل التحليل في هذا البحث على معالجة البيانات المتحصلة من جولات دلفي والاستبانات التطبيقية باستخدام اساليب وصفية واستدلالية ملائمة لطبيعة المتغيرات المدروسة بهدف استخراج مؤشرات الاتفاق بين الخبراء وتقدير الاوزان النسبية للمعايير بدقة. يتم التحقق من صدق المحتوى لادوات جمع البيانات عبر عرضها المسبق على عدد من المختصين كما يتم التحقق من ثباتها باستخدام معاملات ملائمة لضمان اعتماد النتائج المستخلصة منها. كما يجري تنظيم البيانات في مصفوفات قرار خاصة بمنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ثم تحليلها خطوة بعد اخرى وصولا الى بناء نموذج يبين ترتيب المعايير التي تحكم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. تتيح هذه المنهجية المركبة الربط بين الجوانب النظرية والابعاد التطبيقية للموضوع بحيث تصبح النتائج قابلة للاستخدام العملي من جانب المديرين ومتخذي القرار في مجال التسعير الصنعي ضمن البيئة العراقية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

المنهج الوصفي التحليلي

يعتمد البحث في بنائه النظري على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الوعاء العلمي الذي يتم من خلاله استقراء الادبيات المتعلقة بتسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية وتحليلها لاستخلاص العوامل الاولية المؤثرة في القرار السعري. يقوم هذا المنهج على جمع ما امكن من الدراسات والرسائل والبحوث المنشورة في مجالات الكلفة وتقنيات قياسها وسياسات التسعير والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية ثم وصف مضامينها وصفا منظما يبرز المفاهيم والاتجاهات الرئيسة التي تناولتها تلك الادبيات. بعد ذلك يتم تحليل نتائج هذه الدراسات وتحويلها من معطيات متفرقة الى مجموعة من العوامل المحتملة التي تؤثر في قرارات التسعير مثل عناصر الكلفة والطلب والمنافسة وخصائص الزبائن وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. يسهم هذا التحليل في تكوين قائمة اولية شاملة للعوامل المرشحة للدخول في النموذج التطبيقي. [٥]

يتجاوز استخدام المنهج الوصفي التحليلي مجرد عرض النصوص السابقة الى تفسير علاقات الترابط بين المتغيرات التي تناولتها تلك الدراسات وبيان اوجه الاتفاق والاختلاف بينها في تفسير سلوك التسعير في الشركات الصناعية. يتم تصنيف الادبيات بحسب موضوعاتها ومستوى ارتباطها ببيئة الشركات الصناعية العراقية ثم تحليل الادلة النظرية والتطبيقية التي تقدمها بشأن تأثير تعدد المعايير في قرارات التسعير. يتيح هذا المسار بناء تصور مبدئي عن الاوزان النسبية لبعض العوامل قبل اختبارها ميدانيا كما يساعد على كشف الفجوات المعرفية التي يسعى البحث الى معالجتها. يتم في ضوء هذه المرحلة صياغة قائمة منظمة بالعوامل الاولية مع توصيف موجز لكل عامل تمهيدا لعرضها في الخطوة التالية على الخبراء ضمن اسلوب دلفي للوصول الى العوامل النهائية التي سيجري ادراجها في نموذج تعدد المعايير وتحديد اوزانها الكمية في الجزء التطبيقي من البحث.

يقتضي اعتماد المنهج الوصفي التحليلي تحديد معايير واضحة لاختيار الدراسات والبحوث التي تشكل مادة الاطار النظري بحيث تراعى حداثة المراجع وملاءمتها لبيئة الشركات الصناعية العراقية وارتباطها المباشر بموضوع تسعير المنتجات او بتقنيات قياس الكلفة والسياسات التسويقية المرتبطة به. يتم التركيز بصورة خاصة على الدراسات التي تناولت موضوع تعدد المعايير في اتخاذ القرار او اشارت بشكل صريح الى تفاعل العوامل الكلفية والسوقية والتنظيمية في صياغة السياسات السعرية من اجل ضمان اتساق البناء النظري مع اهداف البحث. تسهم هذه الدقة في الانتقاء والتحليل في تقليل التحيز المحتمل الناتج عن الاعتماد على عينة محدودة من الادبيات وتسمح ببناء قاعدة معرفية صلبة يمكن الانطلاق منها نحو المراحل اللاحقة التي تستخدم اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لتطوير نموذج تطبيقي ملائم لواقع الشركات الصناعية العراقية. [٦]

يعرض الجدول ١ قائمة المعايير والموشرات التشغيلية المستخلصة من مراجعة الادبيات تمهيدا لتنقيحها عبر دلفي وادخالها في نموذج تعدد المعايير.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الجدول ١: قائمة المعايير والمؤشرات التشغيلية لقياسها في دلفي والاستبانة الميدانية

التسلسل	مجموعة المعيار	رمز المؤشر	عنوان المؤشر	المقياس المقترح	التوضيح العملي	المصادر المختارة
1	الكلفة	C1	تكاليف المواد الاولية المباشرة	دينار عراقي لكل وحدة	متوسط ثلاثة اشهر مع احتساب مشتريات الطوارئ	أسعد ٢٠٢٥؛ البلداوي وخميس ٢٠١٩؛ ناصر ٢٠١٠
2	الكلفة	C2	الاجر المباشر	دينار عراقي لكل وحدة	الاجور النقدية مع البدلات وساعات العمل الاضافية المرتبطة بالمنتج	أسعد ٢٠٢٥؛ الجنابي ٢٠١١؛ توفيق ٢٠٢٠
3	الكلفة	C3	كلفة التحميل الصناعي	دينار عراقي لكل وحدة	تخصيص كلف التحميل بالاعتماد على مسببات الانشطة او ساعات تشغيل الالة	الجنابي ٢٠١١؛ الشعباني واليامور ٢٠١٢؛ العبادي ٢٠٢١
4	الكلفة	C4	تكاليف التوزيع والتسويق	دينار عراقي لكل وحدة	تشمل النقل والخزن والاعلان وعمولات البيع	الحبيطي وثابت ٢٠١٢؛ شيت ٢٠١٤؛ الحسناوي والشمري ٢٠٢٤
5	السوق والطلب	D1	التنبؤ بحجم المبيعات	وحدة في الشهر	السيناريو الاكثر ترجيحا استنادا الى بيانات المبيعات السابقة	شيت ٢٠١٤؛ عباس والشمري ٢٠٢٤
6	السوق والطلب	D2	المرونة السعرية للطلب	معامل	تقدير تغير حجم المبيعات في مقابل تغيرات السعر	شيت ٢٠١٤؛ الحسناوي والشمري ٢٠٢٤
7	السوق والطلب	D3	قدرة الزبون على الدفع	درجات من ١ الى ٥	خلاصة تقييمات استبانات مدير المبيعات وفريق التسويق حول قدرة الزبائن الشرائية	شيت ٢٠١٤؛ عباس والشمري ٢٠٢٤
8	المنافسة	K1	مستوى اسعار المنافسين	دينار عراقي	متوسط سعر السوق لمنتجات مماثلة في نفس القطاع الصناعي	شيت ٢٠١٤؛ الحسناوي والشمري ٢٠٢٤
9	المنافسة	K2	شدة المنافسة	درجات من ١ الى ٥	عدد المنافسين في السوق وضغط البدائل المباشرة وغير المباشرة	شيت ٢٠١٤؛ الحسناوي والشمري ٢٠٢٤
10	الجودة والقيمة	Q1	مؤشر الجودة الفنية	درجات من ١ الى ٥	معدل العيوب مدى التطابق مع المواصفات ومعدل المرتجعات	السامرائي والعبيدي ٢٠١٨؛ الشعباني وعبد الحديدي ٢٠١٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

التسلسل	مجموعة المعيار	رمز المؤشر	عنوان المؤشر	المقياس المقترح	التوضيح العملي	المصادر المختارة
11	الجودة والقيمة	Q2	القيمة المدركة	درجات من ١ الى ٥	تقييم الزبون لنسبة الجودة الى السعر ومقارنتها بالمنتجات البديلة	شيت ٢٠١٤؛ السامرائي والعبيدي ٢٠١٨
12	الاستراتيجية	S1	هامش الربح المستهدف	نسبة مئوية	الهدف السنوي للادارة من هامش الربح مع مراعاة قيود السيولة	أسعد ٢٠٢٥؛ تركان ٢٠١٩
13	البيئة التنظيمية والاقتصادية	R1	قيود التسعير	درجات من ١ الى ٥	الحدود الرسمية للتسعير المتطلبات الرقابية والحساسيات الاجتماعية	توفيق ٢٠٢٠؛ تركان ٢٠١٩
14	البيئة التنظيمية والاقتصادية	R2	مخاطر سعر الصرف والتضخم	درجات من ١ الى ٥	درجة تاثير تقلبات سعر الصرف والتضخم في عناصر الكلفة والسعر	توفيق ٢٠٢٠؛ العبادي ٢٠٢١

منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار

يعتمد هذا البحث في جزءه التطبيقي على منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بوصفه الاطار الكمي الذي يسمح بتمثيل تعقيد قرارات تسعير المنتجات عندما تتداخل مجموعة كبيرة من العوامل الكلفية والتسويقية والاستراتيجية في آن واحد. يقوم هذا المنهج على فرضية ان متخذ القرار لا يواجه معيارا واحدا بل يواجه مجموعة من المعايير التي قد تتكامل او تتعارض فيما بينها وان الحكم الشخصي وحده لا يكفي لترتيب هذه المعايير حسب اهميتها النسبية. يتم في ضوء ذلك بناء نموذج قرار يتضمن المعايير التي جرى استخلاصها اولا من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها باسلوب دلفي بحيث تصبح هذه المعايير هي الاساس الذي يحدد من خلاله الوزن النسبي لكل عامل وتأثيره في تحديد السعر. يتطلب هذا المنهج تحويل تقييمات الخبراء بشأن اهمية كل معيار الى قيم كمية داخل مصفوفة قرار ثم معالجتها رياضيا وفق خطوات متسلسلة تؤدي في النهاية الى اشتقاق اوزان معيارية تعبر عن درجة اسهام كل عامل في قرار التسعير في الشركات الصناعية العراقية.[٧]

يتم ادماج منهج تعدد المعايير في هذا البحث و تؤكد على ثلاث خطوات مترابطة هي استخلاص العوامل الاولية من مراجعة الادبيات ثم تحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي ثم تحديد وزن كل عامل باحدى الطرق المتاحة في مجال اتخاذ القرار متعددة المعايير. يجري بعد تثبيت قائمة العوامل النهائية اختيار الاسلوب الكمي الملائم لطبيعة البيانات المتاحة ثم اعداد استمارة تقييم موجهة الى عينة من الخبراء والمديرين في الشركات الصناعية العراقية من اجل تقدير اهمية كل معيار بمقاييس رقمية مناسبة. تجمع هذه التقديرات وتعالج وفق خطوات المنهج المختار لتوليد اوزان نسبية تسمح بترتيب المعايير من الاكثر تأثيرا الى الاقل تأثيرا في قرار التسعير مع بيان الفروق فيما بينها. يسهم هذا الدمج بين اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في تقليل درجة الذاتية في تقييم العوامل وفي توفير اساس علمي منظم يمكن الاعتماد عليه في تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وصياغة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بسياسات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

يسمح اعتماد منهج تعدد المعايير في هذا البحث بتوفير اداة مرنة يمكن تكييفها مع اختلاف طبيعة الشركات الصناعية والقطاعات التي تنتمي اليها من خلال امكانية تعديل مجموعة المعايير او اوزانها عند تغير الظروف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

السوقية او الاستراتيجية. كما يتيح هذا المنهج اختبار سيناريوهات سعرية متعددة عبر ادخال قيم مختلفة لمتغيرات الكلفة والطلب والمنافسة والجودة ضمن النموذج وملاحظة تأثير كل سيناريو في ترتيب البدائل السعرية المتاحة امام الادارة. تتحول نتائج النموذج في ضوء ذلك الى وسيلة دعم قرار تساعد المديرين على مقارنة السياسات السعرية الحالية بالسياسات المقترحة استنادا الى معايير واضحة واوزان كمية محددة بدلا من الاعتماد على التخمين او التجربة والخطأ. تسهم هذه المقاربة في ترسيخ ثقافة اتخاذ القرار المبني على الادلة داخل الشركات الصناعية العراقية وترفع من قدرة هذه الشركات على الاستجابة المنظمة لتعدد المعايير التي تحكم تسعير منتجاتها في بيئة تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار. [٨]

مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث الرئيس من الشركات الصناعية العراقية التي تمارس نشاط انتاج السلع المادية وتتحمل عبء تحديد اسعار منتجاتها في اسواق تتسم بالمنافسة وتقلبات الطلب والتكاليف. يشتمل هذا المجتمع على الشركات الصناعية التابعة للقطاعين العام والخاص التي تعتمد اساليب محاسبية وتسويقية منتظمة في تسعير منتجاتها بحيث يمكن الحصول منها على بيانات عن عناصر الكلفة وسياسات التسعير والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرار السعري. تركيز البحث ينصرف بصورة خاصة الى الشركات الصناعية التي تنتج سلعا قابلة للتسويق في الاسواق المحلية وتخضع لضغوط تنافسية فعلية لأن هذه الفئة تمثل البيئة الاكثر ملاءمة لدراسة تأثير تعدد المعايير على قرارات التسعير في الواقع العراقي. يتحدد مجتمع البحث البشري داخل هذه الشركات في المديرين والمسؤولين عن التسويق والمحاسبة الادارية والتسعير لما لهم من دور مباشر في صياغة السياسات السعرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

يتفرع عن مجتمع البحث الكلي مجتمعان فرعيان يتكاملان في تحقيق اهداف الدراسة واحدهما يمثل خبراء اسلوب دلفي والآخر يمثل عينة الشركات التي يطبق عليها نموذج تعدد المعايير. يضم مجتمع خبراء دلفي الاكاديميين والمتخصصين في ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة علمية وعملية في مجال تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ويتم اختيار عينة قصدية منهم لا تقل عن ١٥ خبيرا يضمنون تنوع الخلفيات العلمية والوظيفية مع السعي الى تحقيق قدر مناسب من التوازن بين من يعملون في الجامعات ومن يعملون في الميدان الصناعي. مجتمع الشركات التطبيقية يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية التي تتوافر فيها شروط انتظام البيانات ووضوح سياسات التسعير ويتم اختيار عينة منها بطريقة ملائمة تهدف الى تمثيل اكثر من قطاع صناعي مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيمياوية والصناعات الهندسية. تعتمد الدراسة على مدير التسويق او المدير المالي او من يماثلهم في هذه الشركات بوصفهم مفاتيح للحصول على بيانات الاستبيانات والمقابلات المتعلقة بتقييم اهمية المعايير المختلفة في تسعير المنتجات بما يسمح بتقدير الاوزان النسبية للعوامل المعتمدة في نموذج اتخاذ القرار متعدد المعايير وتحليل تأثيرها في واقع قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية.

يراعى عند تحديد حجم العينة وطريقة اختيارها تحقيق توازن بين متطلبات الدقة الاحصائية وقيود الوقت والامكانات المتاحة للبحث حيث يتم اعتماد حجم عينة يسمح بإجراء التحليلات المطلوبة مع المحافظة على تمثيل كاف للفروع الصناعية المختلفة وللشركات الكبرى والمتوسطة على حد سواء. تعتمد الدراسة في ذلك على اسلوب العينة الطبقية المقصودة بقدر الامكان من خلال توزيع الشركات المختارة على طبقات بحسب نوع الصناعة وحجم الشركة وموقعها الجغرافي ثم اختيار عدد ملائم من الوحدات داخل كل طبقة من اجل تقليل التحيز وتحسين امكانية تعميم النتائج على مجتمع الشركات الصناعية العراقية. يجري التعامل مع حالات عدم الاستجابة من خلال المتابعة واعادة الاتصال واستبدال الوحدات غير المستجيبة عند الضرورة لضمان توافر

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

عدد كاف من الاستبيانات الصالحة للتحليل بما يعزز موثوقية تقدير الاوزان النسبية للمعايير المؤثرة في قرارات التسعير ضمن العينة المبحوثة.

أدوات جمع البيانات

يعتمد هذا البحث في جمع بياناته على مزيج من الادوات الكمية والكيفية بما ينسجم مع طبيعته التي تقوم على مراجعة الادبيات اولا ثم استخدام اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار لتحديد الاوزان النسبية للعوامل المؤثرة في تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. تتمثل الاداة الاولى في الاستقراء الوثائقي المنظم لادبيات الموضوع من كتب وبحوث ورسائل جامعية ومقالات علمية متخصصة في مجالات تسعير المنتجات وتقنيات الكلفة والاستراتيجيات التسويقية في البيئة الصناعية العراقية حيث يجري من خلال هذه المراجعة استخلاص قائمة اولية بالعوامل المحتملة المؤثرة في قرارات التسعير. تشمل عملية المراجعة تحليل مضمون الدراسات من حيث نوع المعايير التي ركزت عليها والنتائج التي توصلت اليها وطبيعة القطاعات الصناعية التي تناولتها ثم تلخيص هذه المعطيات في صورة مجموعة من العوامل القابلة للقياس يتم استخدامها في المراحل اللاحقة من البحث.[٩]

الاداة الثانية تتمثل في استمارات اسلوب دلفي التي توجه الى عينة من الخبراء والاكاديميين في مجالات ادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة الادارية ممن لديهم خبرة في واقع الشركات الصناعية العراقية حيث تتضمن الجولة الاولى من هذه الاستمارات عرض القائمة الاولية للعوامل المستخلصة من مراجعة الادبيات وطلب تقييم اهميتها واقتراح حذف او اضافة او دمج بعض البنود. بعد تحليل استجابات الجولة الاولى تعدل القائمة وتصاغ استمارة الجولة الثانية التي تهدف الى تعزيز درجة الاتفاق بين الخبراء حول العوامل النهائية المعتمدة. الاداة الثالثة تتمثل في استبانة كمية موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير في عينة الشركات الصناعية المبحوثة تتضمن مقياسا رقميا لتقدير درجة اهمية كل عامل من العوامل النهائية بما يسمح ببناء مصفوفة القرار لمناهج تعدد المعايير وتحديد الوزن النسبي لكل عامل. يمكن دعم هذه الاستبانة بعدد محدود من المقابلات شبه المقننة مع بعض المديرين والخبراء لتفسير النتائج الكمية واضفاء بعد تفسيري اعمق عليها مع الالتزام في جميع الادوات بضوابط الصدق والثبات ووضوح العبارات وملاءمة المحتوى لبيئة الشركات الصناعية العراقية.

تخضع ادوات جمع البيانات في هذا البحث لمجموعة من اجراءات الفحص المسبق بغية التأكد من صلاحيتها قبل تعميمها على مجتمع الدراسة حيث يتم اجراء اختبار اولي للاستبانة على عينة محدودة من المديرين والخبراء للتأكد من وضوح الفقرات وسهولة الاجابة عنها وعدم تعارضها مع واقع الممارسات السائدة في الشركات الصناعية العراقية. تعتمد نتائج هذا الاختبار الاولي في ادخال التعديلات الضرورية على صياغة البنود وترتيبها وحذف البنود الملتبسة او الضعيفة ثم يتم حساب بعض مؤشرات الثبات والاتساق الداخلي لضمان موثوقية البيانات التي ستنتج عن التطبيق الفعلي. يسهم هذا المسار في تقليل اخطاء القياس وتعزيز دقة تقدير الاوزان النسبية للعوامل المؤثرة في تسعير المنتجات بما ينعكس بصورة مباشرة على قوة النتائج التي يتوصل اليها نموذج تعدد المعايير في اتخاذ القرار في المرحلة التطبيقية من البحث.[١٠]

الإطار النظري

يهدف الاطار النظري في هذا البحث الى بناء اساس مفاهيمي وتحليلي متماسك يفسر طبيعة قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية في ضوء تعدد المعايير التي تؤثر فيها. يقوم هذا الاطار على استعراض الادبيات ذات الصلة بمفهوم التسعير واهدافه ووظائفه في منظمات الاعمال الصناعية ثم تحليل الاسس النظرية لمداخل التسعير المختلفة التي اعتمدتها الدراسات السابقة مثل مدخل الكلفة ومدخل الطلب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

ومدخل المنافسة ومدخل القيمة المدركة للزبون مع بيان حدود كل مدخل في التعامل مع واقع تتداخل فيه عوامل عديدة في آن واحد. يتم التركيز على خصوصية الشركات الصناعية العراقية من حيث هيكل التكاليف وطبيعة الاسواق التي تعمل فيها ومستوى المنافسة والقيود التنظيمية التي تخضع لها من اجل ربط المفاهيم العامة للتسعير بالسياق المحلي. يتحول الاطار النظري من خلال هذا الاستعراض والتحليل الى وعاء يجمع بين البعد المحاسبي للكلفة والبعد التسويقي للسعر والبعد الاستراتيجي للمنافسة في صيغة مفهومية واحدة تمهد لبناء نموذج يعتمد تعدد المعايير في اتخاذ القرار السعري.

يتناول الاطار النظري في فقراته الفرعية اولا مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية من حيث مكوناته واهدافه والعوامل التي تحكمه داخليا وخارجيا مع بيان العلاقة بين التسعير وبقية عناصر المزيج التسويقي واثر سياسات الكلفة والتجهيز والانتاج في تحديد حدود السعر الممكن. بعد ذلك يتم الانتقال الى تحليل المعايير المؤثرة في قرارات التسعير كما عكستها الدراسات المحاسبية والتسويقية والادارية التي تناولت البيئة الصناعية العراقية او البيئات القريبة منها حيث يجري تصنيف هذه المعايير في مجموعات رئيسة تشمل معايير الكلفة ومعايير السوق والطلب ومعايير المنافسة ومعايير جودة المنتج وخصائص الزبائن والمعايير التنظيمية والتشريعية. يسمح هذا التصنيف باشتقاق بناء مفاهيمي متكامل يوضح كيفية تفاعل هذه المعايير وتضاربها المحتمل في الواقع العملي الامر الذي يبرر الحاجة الى استخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يشكل هذا الاطار النظري المرجع الذي تستند اليه الدراسة التطبيقية في تحديد العوامل الاولية ثم تنقيحها باسلوب دلفي وتقدير اوزانها النسبية داخل نموذج تسعير موجه للشركات الصناعية العراقية.[١١]

يعتمد الاطار النظري كذلك على الاستفادة من النماذج التي عرضتها الادبيات في مجالات اتخاذ القرار متعددة المعايير في موضوعات قريبة مثل اختيار الموردين او تقييم المشروعات الاستثمارية او ترتيب البدائل الاستراتيجية بهدف توسيع فهم آليات التعامل مع تعدد العوامل وتعارضها. كما يسعى الاطار الى بيان الكيفية التي يمكن بها تكييف تلك النماذج العامة مع خصوصية قرار تسعير المنتجات الصناعية في العراق من خلال ربط مفاهيم اوزان المعايير ومصفوفات القرار بالابعاد المحاسبية والتسويقية والتنظيمية التي تميز البيئة الصناعية العراقية. كما يهدف هذا البناء النظري الى تهيئة ارضية صلبة لاختيار اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في الجزء التطبيقي بما يجعل الانتقال من المفاهيم العامة الى القياس الكمي للعوامل المؤثرة في التسعير انتقالا منطقيا ومسنودا بادلة نظرية تكفي لتفسير النتائج التي سيتوصل اليها البحث لاحقا.

مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية

يقصد بتسعير المنتجات في الشركات الصناعية عملية تحديد المقابل النقدي الذي يحصل عليه المنتج الصناعي عند بيعه في السوق بما يضمن تغطية التكاليف وتحقيق مستوى مقبول من الربحية والمحافظة في الوقت نفسه على القدرة التنافسية وحصة الشركة في السوق. يمثل السعر في هذا السياق ترجمة رقمية لقيمة المنتج كما يدركها الزبون وكأداة اساسية لاسترداد ما تتحمله الشركة من تكاليف ثابتة ومتغيرة مرتبطة بالمواد الاولية والعمالة والطاقة والاهلاك والانشطة التسويقية والادارية. يختلف تسعير المنتجات الصناعية عن تسعير السلع البسيطة بسبب خصوصية دورة الانتاج الصناعي وطولها وتعقيد هيكل التكاليف وارتباط القرار السعري بقرارات اخرى مثل تحديد الطاقات الانتاجية وسياسات الجودة وقرارات الاستثمار في التكنولوجيا والتجهيزات. السعر في الشركات الصناعية لا يعد مجرد رقم يوضع على المنتج بل يعد قرارا استراتيجيا يترتب عليه تحديد موقع الشركة في السوق مقارنة بالمنافسين وتوجيه سلوك الزبائن نحو منتجاتها او نحو البدائل المتاحة لهم.[١٢]

يتبلور مفهوم تسعير المنتجات الصناعية في ضوء تفاعل مجموعة واسعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تجعل القرار السعري بطبيعته قرارا متعدد المعايير لا يمكن اختزاله في بعد الكلفة فقط او بعد الطلب فقط.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

العوامل الداخلية تشمل هيكل التكاليف واهداف الادارة العليا والاستراتيجية التسويقية ومستوى الجودة والابتكار وطاقة خطوط الانتاج اما العوامل الخارجية فتشمل خصائص الزبائن وحساسيتهم للسعر ومستوى المنافسة المحلية والاجنبية والبدائل المتاحة والظروف الاقتصادية والتنظيمية السائدة في السوق. يقتضي هذا التعدد في العوامل النظر الى التسعير على انه عملية موازنة بين اعتبارات ربحية قصيرة الاجل وبناء ميزة تنافسية مستدامة على المدى الطويل ضمن اطار من القيود التنظيمية والاخلاقية. في ضوء ذلك يكتسب تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية خصوصية اضافية بسبب ما تشهده هذه الشركات من تقلبات في التكاليف وظروف السوق مما يعزز الحاجة الى تبني منهجيات علمية تقوم على استخلاص العوامل المؤثرة من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها باسلوب دلفي وتحديد اوزانها باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من اجل الوصول الى سعر يعكس بصورة ادق مجموع هذه الاعتبارات المتداخلة.

يقتضي تحديد مفهوم تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية استحضار الابعاد التشغيلية والتنظيمية التي تميز هذا القطاع مثل محدودية الطاقات الانتاجية الفعلية مقارنة بالطاقات التصميمية وقدم جزء من الموجودات الثابتة وتذبذب امدادات المواد الاولية واثار ذلك في تكوين الكلفة ووضع الحدود الدنيا والقصوى للسعر الممكن. يتطلب هذا الواقع من الادارة التسويقية والادارة الانتاجية والادارة المالية تنسيقا مستمرا حتى لا ينفصل القرار السعري عن القدرة الحقيقية على الانتاج او عن خطط الاستثمار والتجديد التكنولوجي. يصبح السعر في هذه الحالة اداة لادارة العلاقة بين الشركة وبيئتها وليس فقط وسيلة لتغطية التكاليف حيث يعكس مدى استعداد الشركة لتحمل مخاطر تخفيض السعر لاختراق سوق معين او رفعه للاستفادة من تموضع تفضيلي لمنتجاتها. يندرج مفهوم التسعير الصناعي بذلك ضمن اطار اوسع لادارة القيمة في سلسلة النشاط الصناعي بدءا من تصميم المنتج وتحديد خصائصه وانتهاء بتقديمه للزبون بالسعر الذي يعبر عن مزيج معقد من الكلفة والجودة والمنافسة والظروف الاقتصادية المحيطة.

المعايير المؤثرة في قرارات التسعير

تعد قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية نتاج تفاعل مجموعة واسعة من المعايير الداخلية والخارجية التي تتباين في طبيعتها ودرجة اهميتها وتأثيرها في المخرجات السعرية النهائية. المعايير الداخلية تبدأ بعناصر الكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تشمل كلفة المواد الاولية والاجور والطاقة والصيانة والاهلاك والانشطة التسويقية والادارية حيث تمثل هذه العناصر الحد الادنى الذي لا يجوز ان يهبط السعر دونه من غير المساس باستمرارية الشركة. تلعب الاهداف الاستراتيجية للشركة دورا حاسما في تشكيل القرار السعري سواء تعلق الامر بالسعي الى تعظيم الربح او التوسع في الحصة السوقية او اختراق اسواق جديدة او التخلص من مخزونات راكدة. تشمل المعايير الداخلية كذلك مستوى جودة المنتج ودرجة تميزه التكنولوجي وطاقة خطوط الانتاج ومرونتها وقدرة الشركة على تحسين الكفاءة وخفض التكاليف عبر تقنيات الكلفة المستهدفة وانظمة التكاليف المعتمدة على النشاط وغيرها من الادوات التي عنيت بها الادبيات المحاسبية والادارية الحديثة.[١٣]

المعايير الخارجية لا تقل اهمية عن المعايير الداخلية في تشكيل قرارات التسعير اذ تمثل خصائص الزبائن وحساسيتهم للسعر وقدرتهم الشرائية وتفضيلاتهم عنصرا مركزيا في تحديد المستوى السعري المقبول في السوق. تدخل قوة المنافسة وعدد المنافسين وحصصهم السوقية واستراتيجياتهم السعرية ضمن مجموعة المعايير التي تفرض على الشركة الصناعية ان توازن بين رغبتها في تحقيق الربحية وحاجتها الى الحفاظ على جاذبية سعرية في مواجهة المنتجات البديلة المحلية والمستوردة. تسهم الظروف الاقتصادية العامة في العراق مثل معدلات التضخم وتقلبات اسعار الصرف وسياسات الدعم والضرائب والرسوم في تشكيل فضاء القرار السعري الى جانب المعايير التنظيمية المتمثلة في التعليمات والقوانين التي قد تضع سقوفا او ضوابط معينة للاسعار في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

بعض القطاعات الصناعية. تستند هذه الدراسة في تحديد معايير التسعير الى مراجعة موسعة للادبيات التي تناولت هذه الابعاد ثم الى تنقيحها من خلال اسلوب دلفي للوصول الى قائمة من المعايير النهائية التي سيجري تقدير اوزانها النسبية باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بما يسمح ببناء نموذج يعكس بصورة ادق تأثير هذا التعدد على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

تقتضي طبيعة تعدد المعايير في قرارات التسعير ان يتم تنظيم هذه المعايير في مجموعات فرعية متجانسة تسهل معالجتها كميا وتحليل العلاقات فيما بينها مثل مجموعة معايير الكلفة ومجموعة معايير السوق والطلب ومجموعة معايير المنافسة وجودة المنتج ومجموعة المعايير التنظيمية والاقتصادية العامة. يتيح هذا التنظيم امكانية تحويل كل معيار الى مؤشر او اكثر قابل للقياس يمكن تضمينه في استمارات دلفي والاستبانات التطبيقية بما يساعد الخبراء والمديرين على تقييمه بدرجات رقمية واضحة بدلا من الاكتفاء بالوصف العام. يسهم هذا التحويل من الصياغة الوصفية الى الصياغة الكمية في توفير قاعدة ملائمة لتطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار من خلال بناء مصفوفات قرار تعكس الاهمية النسبية لكل مجموعة من المعايير داخل نموذج التسعير المقترح للشركات الصناعية العراقية مما يجعل دراسة تأثير تعدد المعايير على التسعير عملية قابلة للاختبار والتحقق وليست مجرد طرح نظري عام.[١٤]

منهجية الدراسة التطبيقية

تعتمد الدراسة التطبيقية في هذا البحث على ترجمة الخطوات المنهجية العامة الى اجراءات عملية تنفذ داخل بيئة الشركات الصناعية العراقية بغرض قياس تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات. تنطلق هذه المنهجية من الخطوة الاولى التي تفرض استخلاص العوامل الاولية من خلال مراجعة الادبيات المتخصصة ثم الانتقال الى الخطوة الثانية بتحديد العوامل النهائية باستخدام اسلوب دلفي واخيرا تحديد وزن كل عامل باستخدام احدى طرق اتخاذ القرار متعددة المعايير. يتم في ضوء ذلك اعداد قائمة اولية بالعوامل المؤثرة في التسعير بالاستناد الى نتائج المنهج الوصفي التحليلي ثم صياغة استمارة دلفي الاولى وعرضها على عينة من الخبراء لاختبار شمول هذه العوامل وواقعيتها ودرجة ارتباطها بقرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية. بعد تحليل استجابات الجولة الاولى تعدل القائمة وتدمج البنود المتشابهة وتحذف البنود الضعيفة ثم تعاد صياغتها في جولة ثانية تهدف الى رفع مستوى الاتفاق والوصول الى مجموعة مستقرة من العوامل النهائية التي ستشكل اساس النموذج التطبيقي للبحث.

بعد تثبيت العوامل النهائية تنتقل الدراسة التطبيقية الى مرحلة تحديد الاوزان النسبية لكل عامل باستخدام احد اساليب منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار الذي يتناسب مع طبيعة البيانات المتاحة واهداف البحث. يجري اعداد استبانة موجهة الى المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير والمحاسبة الادارية في عينة من الشركات الصناعية العراقية تتضمن مقياسا رقميا لتقدير درجة اهمية كل عامل من العوامل التي اقرها خبراء دلفي ثم تجمع الاستجابات وتبنى على اساسها مصفوفة القرار التي تدخل معالجة كمية تسمح باشتقاق اوزان نسبية تعبر عن قوة تأثير كل معيار في قرار التسعير. يتم بعد ذلك تطبيق هذه الاوزان على حالات او منتجات مختارة داخل الشركات المبحوثة لتحليل كيفية تغير القرارات السعرية عند الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى اعتماد نموذج متعدد المعايير مع تفسير هذه النتائج في ضوء خصائص كل شركة وبيئتها التنافسية وبما يفضي في النهاية الى صياغة استنتاجات وتوصيات عملية حول سبل ترشيد تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية، بهذا الترتيب تهيئ الدراسة التطبيقية الاساس الكمي لعرض النتائج وتحليلها ثم مناقشتها في الاقسام اللاحقة.[١٥]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تستلزم منهجية الدراسة التطبيقية اخضاع البيانات المتحصلة من استمارات دلفي والاستبانات الميدانية الى سلسلة من اجراءات التحقق الاحصائي من اجل ضمان صدقيتها وقابليتها للاعتماد في بناء النموذج الكمي لتعدد المعايير. يتم في هذا السياق ترميز البيانات وتنقيتها والتعامل مع الاستجابات الناقصة والتأكد من تجانسها ثم استخدام بعض المؤشرات الوصفية لعرض خصائص مجتمع الدراسة وعينته مثل التوزيع القطاعي للشركات المبحوثة وطبيعة مناصب المديرين المشاركين في الاستبيان. تعتمد الدراسة كذلك بعض اختبارات الثبات والاتساق الداخلي لمقاييس الاهمية المستخدمة في الاستبانة قبل الشروع في احتساب الاوزان النسبية للعوامل داخل مصفوفة القرار المعتمدة في منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار مما يعزز متانة النتائج التي سيتم البناء عليها في تحليل تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.

تطبيق أسلوب دلفي

تعتمد هذه الدراسة على اسلوب دلفي بوصفه الاداة الرئيسة في المرحلة الثانية من منهجية البحث التطبيقي، من اجل الانتقال من قائمة العوامل الاولية المستخرجة من مراجعة الادبيات الى قائمة العوامل النهائية التي تتمتع بدرجة عالية من الاتفاق بين الخبراء؛ يقوم اسلوب دلفي على تنظيم عملية استشارة جماعية لمجموعة منتخبة من الخبراء، بما يضمن استقلال آرائهم ويحد من تأثيرات تبادل الرأي او الضغوط المتبادلة فيما بينهم باستخدام جولات متتالية من الاستبانات البريدية او الالكترونية، مع تجنب عقد الاجتماعات المباشرة. في البداية تحدد معايير اختيار الخبراء بحيث يشترط لكل خبير امتلاك خلفية علمية رصينة في ادارة الاعمال او التسويق او المحاسبة الادارية، الى جانب خبرة عملية في الشركات الصناعية العراقية او في بحوث تسعير المنتجات؛ وفي هذه الدراسة يعرف الخبراء تعريفاً عملياً بانهم الافراد الذين يمتلكون خبرة لا تقل عن ٥ سنوات في مجالات ادارة الاعمال او التسويق الصناعي او المحاسبة الادارية، ويكونون عند اجراء البحث اما اعضاء هيئة تدريس متفرغين في احدى كليات الادارة والاقتصاد في العراق او يشغلون مستوى الادارة الوسطى او العليا في وحدات التسويق او التخطيط او المحاسبة الادارية في احدى الشركات الصناعية محل الدراسة. بعد ذلك يجري التواصل معهم لبيان اهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم وطلب موافقتهم على الاشتراك في جولات دلفي، ثم بعد اعتماد القائمة النهائية للخبراء تعرض عليهم قائمة العوامل الاولية المستخرجة من الاطار النظري ضمن استمارة الجولة الاولى لكي يقيم كل منهم اهمية كل عامل ويقدم ما لديه من مقترحات بشأن اضافة عوامل جديدة او دمج بعض العوامل المتشابهة او استبعاد العوامل التي يراها ضعيفة الصلة بقرارات التسعير في الواقع الصناعي العراقي.[١٦]

تخضع استجابات الجولة الاولى للتحليل الاحصائي والوصف الكيفي لتحديد درجة الاهمية المتوسطة لكل عامل ومستوى التشتت بين آراء الخبراء مع الاستفادة من ملاحظاتهم لتعديل القائمة وصياغة استمارة الجولة الثانية التي تركز على العوامل التي حازت درجات اهمية متوسطة او عالية مع طرح النتائج المجملة امام الخبراء ليعيدوا النظر في تقديراتهم في ضوء رأي المجموعة مع بقاء حرية كل خبير في الاحتفاظ برأيه. تهدف هذه الجولة الى رفع مستوى الاتفاق والوصول الى مجموعة مستقرة من العوامل النهائية التي تشكل المدخل الاساس لبناء نموذج تعدد المعايير في اتخاذ قرار التسعير. يمكن عند الحاجة اجراء جولة ثالثة اذا اظهرت النتائج استمرار تباين كبير بين آراء الخبراء حول بعض العوامل الرئيسة الى ان يتم بلوغ مستوى مقبول من الاتساق في التقييمات. في نهاية هذه العملية ينتج عن تطبيق اسلوب دلفي قائمة نهائية بالعوامل المؤثرة في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية موثقة بدرجات اتفاق واضحة مما يعزز صدقية اختيار المعايير التي ستخضع لاحقا لتحديد اوزانها النسبية باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ضمن اطار الدراسة التطبيقية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تستلزم عملية تطبيق اسلوب دلفي في هذا البحث مراعاة عدد من الاعتبارات العملية والمنهجية مثل تحديد عدد الجولات الملائم الذي يحقق التوازن بين الحاجة الى بلوغ مستوى عال من الاتفاق وعدم ارهاق الخبراء بكثرة الاستبيانات المتتابعة وبيان اهمية الموضوع لهم لضمان جدية الاستجابة وتقليل نسبة الانقطاع بين الجولات. تحظى سرية الاجابات باهتمام خاص من خلال تجنب الكشف عن اسماء الخبراء عند عرض النتائج المجملة عليهم لتعزيز شعورهم بالحرية في تعديل آرائهم من غير خشية من التأثير الاجتماعي. يجري كذلك توثيق كل مرحلة من مراحل تطبيق اسلوب دلفي من حيث عدد الخبراء المشاركين ومعدلات الاستجابة والتعديلات التي ادخلت على قائمة العوامل بين جولة واخرى من اجل اتاحة امكانية تتبع المسار الذي ادى الى القائمة النهائية للعوامل المعتمدة في نموذج تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية.[١٧]

يبين الجدول ٢ نتائج جولات دلفي من حيث ميانة الاهمية ومستوى التشتت ونسبة الاتفاق وصولا الى قائمة المعايير النهائية.

الجدول ٢: نتائج جولات دلفي لتثبيت المعايير النهائية

التسلسل	رمز المؤشر	وسيط الجولة ١	IQR الجولة ١	وسيط الجولة ٢	IQR الجولة ٢	نسبة الاتفاق الجولة ٢	الحالة
1	C1	5	1	5	0	92	مثبت
2	C3	5	1	5	1	88	مثبت
3	C2	4	1	4	1	79	مثبت
4	C4	4	2	4	1	74	مثبت
5	D2	4	1	4	1	83	مثبت
6	D1	4	1	4	1	76	مثبت
7	K1	4	1	4	1	81	مثبت
8	K2	3	2	4	1	71	مثبت
9	Q1	4	1	4	1	78	مثبت
10	Q2	3	2	4	1	70	مثبت
11	R1	3	2	3	1	69	محذوف في الجولة ٢
12	R2	3	2	3	1	66	محذوف في الجولة ٢

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

مؤشرات دلفي الكلية

المؤشر الكلي	القيمة
عدد الخبراء	15
استجابات الجولة ١	15
استجابات الجولة ٢	14
معامل التوافق كندال W في الجولة ٢	0.78
الفا كرونباخ لمقياس الاهمية	0.86

تحديد الأوزان النسبية للمعايير

يعد تحديد الاوزان النسبية للمعايير الخطوة الحاسمة في تطبيق منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بشأن تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية لأنه يحول قائمة العوامل النهائية المستخلصة عبر اسلوب دلفي الى نموذج كمي قابل للاستخدام في تقييم البدائل السعرية. تنطلق هذه الخطوة من اعتماد العوامل التي اتفق عليها الخبراء في المرحلة السابقة ثم تصميم اداة قياس مناسبة لالتقاط تقديرات المديرين والخبراء في الشركات الصناعية بشأن درجة اهمية كل معيار في قرار التسعير مثل مقياس ليكرت ذي الدرجات المتعددة او المقارنات الثنائية بين المعايير بحسب الاسلوب الكمي الذي يعتمد عليه الباحث. توجه الاستبانة المعدة لهذا الغرض الى عينة من المديرين والمسؤولين عن التسويق والتسعير والمحاسبة الادارية في الشركات الصناعية العراقية المبحوثة مع توضيح طبيعة كل معيار ومعناه العملي في سياق تسعير المنتجات لضمان تجانس الفهم بين المجيبين وتقليل اخطاء القياس. تجمع الاستجابات وتدقق للتأكد من اكتمالها وتناسقها ثم يتم ادخالها في جداول منظمة تمثل مصفوفة القرار الاساسية التي سينطلق منها حساب الاوزان النسبية للمعايير.[١٨]

في هذه الدراسة تم اعتماد تقنية المتوسطات المرجحة بوصفها الأداة الكمية الرئيسة لحساب أوزان المعايير داخل نموذج اتخاذ القرار متعدد المعايير في تسعير المنتجات الصناعية في العراق. تعتمد هذه التقنية على احتساب المتوسط الحسابي لدرجات الأهمية التي يمنحها المديرون والخبراء لكل معيار في استبيان التفضيلات، ثم قسمة متوسط كل معيار على مجموع المتوسطات لجميع المعايير من اجل الحصول على وزن نسبي معياري لكل منها بحيث يكون مجموع الأوزان مساويا لواحد او مئة بالمئة. تعكس هذه الأوزان النسبية الحصة التي يمثلها كل معيار من إجمالي الأهمية المدركة لدى المشاركين، كما تسمح بإدخالها مباشرة في مصفوفة القرار وتحويل التقديرات اللفظية الى قيم كمية واضحة. اختيار تقنية المتوسطات المرجحة يتلاءم مع طبيعة مقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان ومع حجم العينة في هذه الدراسة، ويمنح نموذجا بسيطا وشفافا لترجيح المعايير يمكن للشركات الصناعية العراقية إعادة استخدامه في تقييم بدائل التسعير في سياقات مختلفة.

بعد إنشاء مصفوفة القرار تتم معالجة البيانات خطوة فخطوة استنادا إلى تقنية المتوسطات المرجحة نفسها من أجل الحصول على الوزن المعياري لكل عامل؛ بحيث يكون مجموع الأوزان مساويا للواحد أو مئة بالمئة تبعا للصيغة المعتمدة في العرض النهائي، في هذه المرحلة يتم تطبيع المتوسطات المتحصل عليها لكل معيار وتحويلها إلى أوزان نسبية ثم فحص الاتساق الداخلي لهذه الأوزان في ضوء المعطيات النظرية والمتطلبات العملية لتسعير المنتجات الصناعية للتأكد من منطقيتها، استنادا إلى هذه الأوزان ترتب المعايير ترتيبا تنازليا ليتضح أيها يمارس تأثيرا أكبر في قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية وأيها يأتي في مراتب أدنى؛ هذا الترتيب يتيح استخدام الأوزان المتحصل عليها في تقييم بدائل التسعير المختلفة وتفسير النتائج

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

التطبيقية للدراسة وربطها بعملية استخراج العوامل من الأدبيات وتنقيحها من خلال منهج دلفي وترجيحها عدديا ضمن نموذج متكامل لاتخاذ القرار السعري.

تتطلب عملية تحديد الاوزان النسبية اجراء عدد من الاختبارات التكميلية للتحقق من متانة النموذج مثل فحص حساسية النتائج تجاه التغير في تقديرات الاهمية لبعض المعايير الرئيسة او استبعاد بعض الوحدات المبحوثة ذات الاجابات المتطرفة وملاحظة مدى استقرار ترتيب المعايير في هذه الحالات. تساعد هذه الاختبارات في الكشف عن المعايير التي تحافظ على وزنها النسبي حتى عند تغير بعض الفرضيات او خصائص العينة مما يعزز الثقة في الدور المحوري الذي تؤديه في توجيه قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية. كما تتيح امكانية مقارنة الاوزان بين القطاعات الصناعية المختلفة داخل العينة لرصد ما اذا كانت بعض القطاعات تعتمد بصورة اكبر على معايير الكلفة او على معايير السوق والمنافسة وهو ما يمنح الباحث والمهتمين بسياسات التسعير فهما ادق للفروق البينية داخل القطاع الصناعي العراقي عند استخدام نموذج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. [١٩]

عرض النتائج وتحليلها

يتضمن هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة التطبيقية وتحليلها في ضوء الاطار النظري ومنهجية البحث المعتمدة بهدف بيان تأثير تعدد المعايير على قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية. اظهرت نتائج تطبيق اسلوب دلفي على عينة الخبراء استقرار قائمة من المعايير النهائية المكونة من مجموعة محددة من العوامل الكلفية والسوقية والتنافسية والتنظيمية التي تمثل في مجموعها البعد المتكامل لقرار التسعير في البيئة الصناعية العراقية حيث تم دمج عدد من العوامل المتشابهة وحذف بعض العوامل الضعيفة الاتصال بالممارسة الفعلية للشركات. بينت نتائج الجولات المتتابعة ان هناك درجة عالية من الاتفاق بين الخبراء على اولوية معايير الكلفة المباشرة وغير المباشرة ومعايير الطلب ومرونة الزبائن تجاه السعر ثم معايير المنافسة والجودة والبيئة التنظيمية في تشكيل القرار السعري. كما اظهرت نتائج التحليل الوصفي لاستجابات الخبراء ان قائمة المعايير النهائية تعكس بصورة واقعية طبيعة سوق المنتجات الصناعية في العراق من حيث حساسية الاسعار لتقلبات التكاليف من جهة وضغوط المنافسة والطلب من جهة اخرى بما يؤكد سلامة الخطوتين الاولى والثانية في منهجية البحث المتمثلتين في مراجعة الادبيات واستخدام اسلوب دلفي لاختيار العوامل النهائية.

نتائج تحديد الاوزان النسبية للمعايير باستخدام منهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار بينت وجود تباين واضح في قوة تأثير كل معيار في قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية حيث حصلت معايير الكلفة في مجموعها على اعلى الاوزان تلتها معايير السوق والطلب ثم معايير المنافسة وجودة المنتج في حين جاءت المعايير التنظيمية والظروف العامة في مرتبة تالية مع بقاء تأثيرها معتبرا في الحالات التي تخضع فيها الاسعار لضوابط رسمية. تبين من تحليل المصفوفات الكمية ان اعتماد نموذج التسعير متعدد المعايير يؤدي في حالات عديدة الى تعديل القرارات السعرية التي اعتادت الشركات اتخاذها بناء على معيار واحد اذ تتغير اسعار بعض المنتجات صعودا او هبوطا عندما تدخل اوزان الطلب والمنافسة والجودة في حساب السعر النهائي الى جانب الكلفة. كما اظهرت الدراسة التطبيقية ان الشركات التي تعتمد بصورة اوضح على مجموعة متوازنة من المعايير تحقق درجة افضل من التوافق بين اهداف الربحية والحصة السوقية مقارنة بالشركات التي تركز بصورة مفرطة على الكلفة او على اسعار المنافسين فقط. في ضوء هذه النتائج يمكن القول ان تعدد المعايير ليس مجرد وصف نظري لواقع التسعير في الشركات الصناعية العراقية بل يمثل بعدا حقيقيا يحتاج الى ادارة علمية عبر نماذج كمية منظمة تسهم في ترشيد قرارات التسعير وتخفيض مستوى الذاتية فيها وتعزيز استجابة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

السياسات السعرية للتغيرات التي تشهدها البيئة الصناعية والسوقية في العراق، تظهر هذه النتائج بوضوح تحقق معظم فرضيات البحث واجابتها العملية عن تساؤلاته الرئيسة والفرعية المتعلقة بتأثير تعدد المعايير في قرارات التسعير. [٢٠]

يوضح الجدول ٣ الاوزان النسبية النهائية للمعايير وترتيبها بما يعكس تأثير كل معيار في قرار التسعير داخل الشركات الصناعية.

الجدول ٣: الاوزان النهائية للمعايير في نموذج القرار متعدد المعايير

الترتيب	المعيار	الرمز	الوزن النهائي بالنسبة المئوية
1	كلفة المواد الاولية المباشرة	C1	18
2	الكلفة غير المباشرة وسربار الانتاج	C3	14
3	مرونة الطلب السعرية	D2	13
4	مستوى اسعار المنافسين وضغطهم	K1	11
5	التنبؤ بحجم المبيعات	D1	10
6	مؤشر الجودة الفنية	Q1	9
7	القيمة المدركة لدى الزبون	Q2	8
8	هدف هامش الربح الاداري	S1	7
9	القيود التنظيمية والضريبية	R1	6
10	مخاطر سعر الصرف وتضخم المدخلات	R2	4

الاوزان التجميعية حسب المجموعة

مجموعة المعيار	الوزن التجميعي
الكلفة	32
الطلب	23
المنافسة	11
الجودة والقيمة	17
الاستراتيجية	7
البيئة التنظيمية والاقتصادية	10

تشير القراءة التفصيلية للنتائج الى ان قوة تأثير المعايير لا تتوزع بالدرجة نفسها على مختلف القطاعات الصناعية اذ يميل قطاع الصناعات الغذائية مثلا الى ابراز دور الطلب ومرونة الزبائن بدرجة اكبر مقارنة بقطاع الصناعات الهندسية الذي تظهر فيه معايير الكلفة والجودة التقنية في موقع متقدم. تكشف النتائج ايضا عن اختلاف نسبي بين الشركات العامة والخاصة في ترتيب الاوزان حيث تمنح بعض الشركات العامة وزنا اعلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

للقيود التنظيمية وللسقوف السعرية الرسمية بينما تركز العديد من الشركات الخاصة على موازنة الكلفة مع تحركات المنافسين. هذه الفروق القطاعية والملكية تسهم في تفسير تباين السياسات السعرية بين الشركات رغم عملها داخل سوق وطني واحد وتدل على ان النموذج المقترح لتعدد المعايير يمكن توظيفه بصورة مرنة تسمح بتكييفه مع خصوصية كل قطاع وكل شركة من خلال اعادة معايرة الاوزان وفق البيانات الفعلية المتولدة عن التطبيق الميداني. [٢١]

يقدم الجدول ٤ مثالا تطبيقيا يبين الفرق بين التسعير القائم على الكلفة فقط والتسعير متعدد المعايير عند ادخال اوزان المعايير في القرار.

الجدول ٤ : مثال عددي لتغير السعر عند الانتقال من التسعير القائم على الكلفة الى التسعير متعدد المعايير

المنتج والقطاع	السعر المقترح وفق معيار الكلفة	السعر المقترح وفق النموذج متعدد المعايير	نسبة التغير	سبب التغير الغالب
المنتج A الصناعات الغذائية	19200دينار عراقي	18500دينار عراقي	3.6بالمئة انخفاض	مرونة الطلب مرتفعة وحساسية الزبون للسعر
المنتج B الصناعات الكيمياوية	57500دينار عراقي	61200دينار عراقي	6.4بالمئة ارتفاع	القيمة المدركة وضغط المنافسة في شريحة سعرية اعلى
المنتج C الصناعات الهندسية	120000دينار عراقي	128500دينار عراقي	7.1بالمئة ارتفاع	جودة فنية وكلفة سربار مرتفعة مع هدف هامش ربح

مناقشة النتائج

تدل النتائج التي توصلت اليها الدراسة التطبيقية على ان قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية ما تزال تتمحور بدرجة كبيرة حول معايير الكلفة على الرغم من الاعتراف الواضح بأهمية معايير اخرى مثل الطلب والمنافسة وجودة المنتج والبيئة التنظيمية. يعكس هذا الامر استمرار هيمنة المنظور المحاسبي التقليدي في ممارسات التسعير قياسا بالمنظور التسويقي والاستراتيجي الذي يؤكد ضرورة النظر الى السعر كأداة لتشكيل القيمة المدركة لدى الزبون وليس فقط كوسيلة لاسترداد التكاليف. نتائج تحديد الاوزان النسبية اظهرت في الوقت ذاته ان معايير الطلب وحساسية الزبائن للسعر ومعايير المنافسة تحتل مراتب متقدمة بعد الكلفة مما يشير الى وعي متزايد لدى المديرين في الشركات الصناعية العراقية بأهمية هذه الابعاد غير الكلفية في توجيه القرار السعري. يمكن تفسير هذه التركيبة المزدوجة بكون الشركات تسعى من جهة الى حماية هامش الربح في بيئة تتسم بتقلبات حادة في عناصر الكلفة ومن جهة اخرى الى تجنب فقدان حصتها في سوق يشهد دخول منتجات بديلة محلية ومستوردة.

نتائج استخدام اسلوب دلفي اظهرت ان عملية استخلاص العوامل من مراجعة الادبيات ثم تنقيحها عبر جولات منظمة من استشارات الخبراء قد اسهمت في تضييق فجوة واضحة بين ما تعرضه الدراسات النظرية من قوائم طويلة للمعايير وما يراه الخبراء قابلا للتطبيق فعلا داخل الشركات الصناعية العراقية. هذه النتيجة تعزز اهمية المزج بين المنظورين النظري والتطبيقي في بناء نماذج التسعير متعددة المعايير اذ بينت الدراسة ان عددا من العوامل التي تذكرها الادبيات ذات تأثير محدود في الواقع العراقي بسبب خصوصية بيئة الاعمال او قيود

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

البيانات او طبيعة السوق بينما برزت عوامل اخرى مرتبطة بظروف محلية معينة نالت اوزانا اعلى مما توقعته الدراسات العامة. كما توضح نتائج تحديد الاوزان النسبية ان الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى نموذج متعدد المعايير يؤدي الى تعديل ملموس في قرارات التسعير الامر الذي يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن تعدد المعايير يمثل بعدا حقيقيا يجب ادارته بطريقة كمية منظمة. هذه المناقشة تبرز ان النموذج المقترح لا يوفر فقط قراءة ادق للعوامل المؤثرة في التسعير بل يفتح ايضا المجال امام الشركات الصناعية العراقية لاعادة النظر في سياساتها السعرية بما يحقق توازنا افضل بين متطلبات تغطية الكلفة واعتبارات الجذب التسويقي واستدامة القدرة التنافسية.[٢٢]

تظهر المناقشة كذلك ان اعتماد نموذج تعدد المعايير لا يعني الغاء دور الخبرة الادارية بل اعادة توجيهها ضمن اطار كمي منظم يجعل قرارات التسعير اكثر شفافية وقابلية للمراجعة والمساءلة داخل الشركات الصناعية العراقية. تعكس الفروق التي كشفتها النتائج بين القطاعات الصناعية وبين انماط الملكية ان القرار السعري يتشكل في الواقع عند تقاطع اعتبارات تقنية ومالية وتسويقية وتنظيمية الامر الذي يبرز الحاجة الى تعميق التنسيق بين وحدات الانتاج والمالية والتسويق عند استخدام النموذج المقترح. يشير ذلك الى ان القيمة المضافة الحقيقية للدراسة لا تقف عند حدود تحديد اوزان نسبية للمعايير بل تمتد لتشجيع ثقافة مؤسسية في التعامل مع التسعير بوصفه عملية استراتيجية مشتركة تتطلب بيانات موثوقة وتحليلا متكررا للاسواق في ضوء تغير الاوضاع الكلفية والتنافسية بما يمهد لاحقا لتطوير نظم دعم قرار سعرية اكثر تطورا في الشركات الصناعية العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

تشير النتائج التي توصل اليها البحث الى ان قرارات تسعير المنتجات في الشركات الصناعية العراقية تخضع فعليا لتأثير مجموعة واسعة من المعايير الداخلية والخارجية غير ان الكلفة ما تزال تمثل المحور الرئيس الذي تدور حوله غالبية القرارات السعرية. يتبين ان الاعتماد شبه الحصري على الكلفة التاريخية او الجارية من دون ادماج منظم لمعايير الطلب والمنافسة والجودة والبيئة التنظيمية يقود في حالات كثيرة الى تسعير لا يعكس القيمة المدركة لدى الزبائن ولا ينسجم مع متطلبات الحفاظ على الحصة السوقية في بيئة شديدة التغير. يظهر من تطبيق اسلوب دلفي ومنهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار ان تنظيم هذه المعايير في نموذج واحد وتحديد اوزانها النسبية كفيل بكشف جوانب الخلل في الممارسة التقليدية ويبرز بوضوح ان بعض العوامل التي كانت تعامل هامشيا تملك في الحقيقة تأثيرا جوهريا في نتائج التسعير. يتضح كذلك ان تعدد المعايير ليس عائقا امام القرار السعري متى ما خضع لضبط كمي منهجي بل يمكن ان يتحول الى مصدر قوة يعزز قدرة الشركات على التكيف مع التقلبات الكلفية والسوقية.[٢٣]

يبين البحث ان استخدام اسلوب دلفي اسهم في تحويل القوائم النظرية الطويلة للعوامل المؤثرة في التسعير الى مجموعة مختصرة وواقعية من المعايير النهائية التي تعكس خبرة الميدان الصناعي العراقي وتقترب من احتياجات المديرين في مواقع اتخاذ القرار. تظهر الاوزان النسبية المستخلصة ان معايير الكلفة تحتفظ بموقعها المتقدم غير ان دخول معايير الطلب والمنافسة والجودة بقوة في النموذج يغير صورة القرار السعري عندما يتم الانتقال من الاعتماد على معيار واحد الى اعتماد نموذج متعدد المعايير. يتضح من مقارنة النتائج بين القطاعات الصناعية وبين انماط الملكية ان ثمة تباينا في ترتيب المعايير يعكس اختلاف ظروف التشغيل والقيود التنظيمية بين شركة واخرى الامر الذي يعزز صلاحية النموذج المقترح بوصفه اطارا قابلا للتكييف بحسب خصائص كل شركة. يخلص البحث اجمالا الى ان ترشيد قرارات التسعير في الشركات الصناعية العراقية يتطلب الانتقال من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

منطق الحساب المحاسبي الضيق الى منطق ادارة القرار السعري ضمن منظومة متكاملة من المعايير الكلفية والسوقية والتنافسية والتنظيمية المعبر عنها في صورة اوزان نسبية واضحة.

استنادا الى هذه الاستنتاجات يوصي البحث ادارات الشركات الصناعية العراقية باعتماد نماذج مبسطة لتعدد المعايير في اتخاذ قرار التسعير تستند الى العوامل التي اثبتت الدراسة اهميتها النسبية مع العمل على تدريب المديرين في مجالات التسويق والمحاسبة الادارية على استخدام هذه النماذج في الممارسة اليومية. يوصي كذلك بإدماج بيانات السوق وسلوك الزبائن والمعلومات التنافسية بصورة منهجية في نظم المعلومات الادارية بحيث لا يقتصر قرار التسعير على تقارير الكلفة فقط بل يستند الى قاعدة بيانات متكاملة عن البيئة الخارجية. تتجه التوصيات ايضا الى صناع السياسات الاقتصادية بضرورة دعم جهود الشركات في تطوير انظمة معلومات كلفية وتسويقية حديثة وتوفير برامج تدريبية متخصصة في اساليب دلفي ومناهج تعدد المعايير في اتخاذ القرار. يقترح البحث اخيرا ان تتجه الدراسات اللاحقة الى اختبار النموذج المقترح في قطاعات صناعية اخرى والى مقارنة نتائجه مع نماذج بديلة لتعدد المعايير او مع دراسات طولية ترصد تطور اوزان المعايير عبر الزمن بما يسهم في تعميق الفهم العلمي لقرارات تسعير المنتجات في البيئة الصناعية العراقية.[٢٤]

قائمة المصادر والمراجع

١. أسعد، مار. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ١٤٦،١٧٤.

٢. الأصفري، طيفور. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.

٣. البلداوي، شاكر عبد الكريم، وصلاح مهدي الكواز، واحمد ناصر عباس الدعمي. ٢٠٢٥. دور التكامل بين تقنيتي التكلفة المستهدفة الخضراء وموازنة دورة حياة المنتج الموجهة بالوقت في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: تطبيق في معمل محركات مبردة الهواء ضمن الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية. مجلة الادارة والاقتصاد ٥٠، عدد ١٤٨: ٣١،٤٥.

٤. البلداوي، شاكر عبد الكريم، وفاضل حسن خميس. ٢٠١٩. اثر تطبيق تقنية التكلفة على اساس المواصفات لتخفيض التكاليف في الوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٢، عدد ١٢٢: ٢٤٩،٢٦٤.

٥. تركان، حسن. ٢٠١٩. دور تخطيط الموارد المالية في ترشيد قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال.

٦. توفيق، يحيى. ٢٠٢٠. قياس تكلفة المنتج اعتمادا على نظام تكاليف العمليات ودوره في قرارات التسعير: دراسة حالة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: ٤١١،٤٢٨.

٧. الجنابي، ابراهيم خلف معاد. ٢٠١١. الدور الاستراتيجي لتقنية التكلفة في تحقيق قيادة التكلفة المستهدفة. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ٧، عدد ٢١: ١٧٣،١٩٣.

٨. الحبيطي، قاسم محسن، وثابت حسان ثابت. ٢٠١٢. استخدام انموذج المنطق المضبب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ١٠٥،١٢٢.

٩. الحسناوي، هيثم حامد سالم، وسرمد حمزة جاسم الشمري. ٢٠٢٤. تاثير استراتيجية التسويق في التسعير الصناعي: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٥: ١،١١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

١٠. الحميري، فراس ابراهيم كريم. ٢٠١٧. تخفيض التكاليف باستخدام اسلوب التكلفة المستهدفة: دراسة تطبيقية في شركة بيكو لانتاج زيت المحركات في ديالى. مجلة الادارة والاقتصاد.
١١. الدباس، وفاء عبد الامير، واسيل اياد جمال الحسني. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ١٦٠،١٧٨.
١٢. السامرائي، مهند مجيد طالب، وعائشة عبدالكريم العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتوجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ٢٦٩،٣٠٣.
١٣. الشاهين، اسماء. ٢٠١٩. تأثير تكاليف الحيزة على قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
١٤. الشعباني، تور صالح إبراهيم يونس، وشام عمر حمودي عبد الحديدي. ٢٠١٠. استخدام سلسلة القيمة كأحد الاستراتيجيات الحديثة لإدارة التكلفة بهدف التخفيض، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى. تنمية الرافدين ٣٢، عدد ٩٧: ٦٥،٩٧.
١٥. الشعباني، صالح إبراهيم يونس، وعلي حازم الياسور. ٢٠١٢. أثر اعتماد أنموذج التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج على خفض الكلف وتحسين العائد. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ٢، عدد ٢: ١٩٦،٢٣٣.
١٦. الشمري، محمد وفي عباس، وحيدر قنبر علي. ٢٠٢٤. مدخل التكاليف على اساس الانشطة الموجه بالوقت TDABC ودوره في قرارات التسعير: بحث تطبيقي في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف.
١٧. شيت، نضال بدر. ٢٠١٤. السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون: دراسة تحليلية لاراء عينة من مديري بعض المنظمات الصناعية. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ٦، عدد ١٢.
١٨. العبادي، غسان علي. ٢٠٢١. الموائمة بين الكلفة المستهدفة ونظام الكلفة على اساس الأنشطة الموجهة بالوقت، واثرها في تطوير العمليات الانتاجية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة كلية مدينة العلم ١٣، عدد ١: ٣٩،٤٩.
١٩. عباس، علي حسن، وسرمد حمزة الشمري. ٢٠٢٤. تاثير تسعير المنتوج الصناعي على اساس الطلب في التسويق الريادي: بحث تحليلي لاراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة البطاريات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٢: ٣١،٤١.
٢٠. ناصر، طه عليوي. ٢٠١٠. استخدام مدخل التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير: دراسة تطبيقية في معمل الالبسة الولادية في الموصل. مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٨٥.

[١] **قاسم محسن، الحبيطي، ثابت حسان، ثابت. ٢٠١٢. استخدام انموذج المنطق المضبب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ص ٧.**

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

[٢] هيثم حامد سالم، الحسناوي، سرمد حمزة جاسم، الشمري. ٢٠٢٤. تاثير استراتيجية التسويق في التسعير الصناعي: دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٥: ص ٤.

[٣] طيفور، الأصفري. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٧٤.

[٤] وفاء عبد الامير، الدباس، اسيل اياد جمال، الحسني. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ص ١٣.

[٥] نضال بدر، شيت. ٢٠١٤. السياسات التسعيرية واثرها في رضا الزبون: دراسة تحليلية لاراء عينة من مديري بعض المنظمات الصناعية. مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ٦، عدد ١٢: ص ١٤.

[٦] علي حسن، عباس، سرمد حمزة، الشمري. ٢٠٢٤. تاثير تسعير المنتوج الصناعي على اساس الطلب في التسويق الريادي: بحث تحليلي لاراء عينة من المديرين في الشركة العامة لصناعة البطاريات. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٩، عدد ١٤٢: ص ٦.

[٧] غسان علي، العبادي. ٢٠٢١. الموائمة بين الكلفة المستهدفة ونظام الكلفة على اساس الأنشطة الموجهة بالوقت، واثرها في تطوير العمليات الانتاجية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية. مجلة كلية مدينة العلم ١٣، عدد ١: ص ١٢.

[٨] حسن، تركان. ٢٠١٩. دور تخطيط الموارد المالية في ترشيد قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، ص ١١٢.

[٩] مار، أسعد. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ص ١١.

[١٠] اسماء، الشاهين. ٢٠١٩. تأثير تكاليف الحيزة على قرارات التسعير. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٦١.

[١١] يحيى، توفيق. ٢٠٢٠. قياس تكلفة المنتج اعتمادا على نظام تكاليف العمليات ودوره في قرارات التسعير: دراسة حالة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: ص ٩.

[١٢] ابراهيم خلف معاد، الجنابي. ٢٠١١. الدور الاستراتيجي لتقنية التكلفة في تحقيق قيادة التكلفة المستهدفة. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ٧، عدد ٢١: ص ١٨.

[١٣] طه عليوي، ناصر. ٢٠١٠. استخدام مدخل التكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير: دراسة تطبيقية في معمل الالبسة الولادية في الموصل. مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ٨٥: ص ١٧.

[١٤] مهند مجيد طالب، السامرائي، عائشة عبدالكريم، العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتوجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ص ٥.

ISSN–2536–0027

[١٥] محمد وفي عباس، الشمري، حيدر قنبر، علي. ٢٠٢٤. مدخل التكاليف على اساس الانشطة الموجه بالوقت TDABC ودوره في قرارات التسعير: بحث تطبيقي في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف، ص ١٣٢.

[١٦] صالح إبراهيم يونس، الشعباني، علي حازم، اليامور. ٢٠١٢. أثر اعتماد أنموذج التكلفة الشاملة لدورة حياة المنتج على خفض الكلف وتحسين العائد. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ٢، عدد ٢: ص ٨.

[١٧] فراس ابراهيم كريم، الحميري. ٢٠١٧. تخفيض التكاليف باستخدام اسلوب التكلفة المستهدفة: دراسة تطبيقية في شركة بيكو لانتاج زيت المحركات في ديالى. مجلة الادارة والاقتصاد: ص ١٦.

[١٨] شاكر عبد الكريم، البلداوي، فاضل حسن، خميس. ٢٠١٩. اثر تطبيق تقنية التكلفة على اساس المواصفات لتخفيض التكاليف في الوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة الادارة والاقتصاد ٤٢، عدد ١٢٢: ص ١٥.

[١٩] شاكر عبد الكريم، البلداوي، صلاح مهدي، الكواز، احمد ناصر عباس، الدعمي. ٢٠٢٥. دور التكامل بين تقنيتي التكلفة المستهدفة الخضراء وموازنة دورة حياة المنتج الموجهة بالوقت في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: تطبيق في معمل محركات مبردة الهواء ضمن الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية. مجلة الادارة والاقتصاد ٥٠، عدد ١٤٨: ص ٦.

[٢٠] قاسم محسن، الحبيطي، ثابت حسان، ثابت. ٢٠١٢. استخدام انموذج المنطق المضبب لاتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة: دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات. تنمية الرافدين ٣٤، ملحق عدد ١١٠: ص ١٦.

[٢١] مهند مجيد طالب، السامرائي، عائشة عبدالكريم، العبيدي. ٢٠١٨. أهمية التحليل الاستراتيجي للبيئتين في تصميم تكلفة المنتج باستعمال تقنيتي هندسة القيمة والمقارنة المرجعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لمنتوجات الألبان، أبو غريب. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد ٥٤: ص ١١.

[٢٢] طيفور، الأصفري. ٢٠١٩. أثر استخدام بطاقة الاداء المتوازن على ترشيد قرارات التسعير في المنشآت الصناعية. رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص ٩٦.

[٢٣] مار، أسعد. ٢٠٢٥. دور تحليل الكلفة على اساس الوظائف في قرارات التسعير التنافسية للوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ٢٠، عدد ٧٠: ص ١٤.

[٢٤] وفاء عبد الامير، الدباس، اسيل اياد جمال، الحسني. ٢٠٢٣. تأثير تطبيق تقنية الكلفة المستهدفة في ترشيد قرارات التسعير في الوحدات الاقتصادية. مجلة دراسات محاسبية ومالية ١٨، عدد ٦٣: ص ٨.